شرح

الشيخ مصطفى مبرم

على متن الآجرُّوميّة

لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجرُّوم

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس السَّادس من مجالس التَّعليق والشَّرح على متن " **الآجرُّومية** " ضمن دروس معهد علوم التَّأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية، وهو الكتاب الثَّامن المقرَّر في هذا المعهد.

انتهى بنا الكلام إلى "باب الأفعال"(...)[1] - رحمه الله تعالى – لما ذكر الكلام وأقسامه وذكر علامات كلِّ قسم ذكر بعد ذلك - رحمنا الله وإيَّاه - الإعراب وذكر علاماته أيضًا، انتقل بعد ذلك إلى بيان الأفعال ببيان قسمتها وبيان أحكامها.

قد تقدَّم معنا التَّنبيه إلى شيء من الأحكام الإعرابية المتعلِّقة بالأفعال، وسنأخذ هنا ما ذكره المصنِّف - رحمه الله تعالى -؛ لأنَّه أراد أن يذكر "باب الأفعال" بجميع أحكامها حتَّى يبقى الكلام على ما يتعلق بالأسماء، وهذا الباب متعلِّق أيضًا بالجملة الفعلية -يعني فيما يتعلَّق بالأفعال-.

وأيضًا قبل البدء بقراءة كلام المصنف - رحمه الله – ننبه على أنَّه ليس هناك قراءة لكتاب "**المورد العذب الزُّلال** " وأيضًا ليس هناك إجابة على الأسئلة لتعارض السَّفر ؛ ولكن أحببنا أن لا يتوقف الدرس.

[1] انقطاع في الصوت (الدقيقة: 00:26)

قال – رحمه الله تعالى –:

(بابُ الأَفْعَالِ: الأَفْعَالُ ثَلاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ؛ نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ. فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا، وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُك:" أنَيْت"، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ).

هذا ما ذكره المصنِّف – رحمه الله تعالى – فيما يتعلَّق بأقسام الأفعال، وهذه القسمة ثلاثيَّة من حيث الصِّيغة "فَعَلَ، يَفْعَلُ، افْعَلْ" هذا هو قسمة الفعل عند العرب ولا رابع لها؛ ولهذا قال قائلهم:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ** ولكنَّني عن علم ما في غدٍ عَمِي

وكذلك قول الآخر:

ما مضى فات والمؤمَّل غيب ** ولك السَّاعة الَّتي أنت فيها

هذه صيغ الفعل الَّتي تكلَّمتْ بها العرب، وهي ثلاثة:

- ماضٍ: وهو الحدث الذي يقع قبل زمان التَّكلم كما تقول:" قضى الله الأمر ".
- ومضارع: وهو الَّذي يقع في زمان التَّكلُّم تقول:" يقضي الله من أمره ما يشاء ".
- وفعل الأمر: وهو الَّذي يقع بعد زمان التَّكلُّم، أي بعد الأمر به، كما تقول: " اقض بالحق "... وهكذا.

ولما ذكر المصنِّف -رحمه الله تعالى- هذه القسمة ذكر أحكام الأفعال، وقد تقدَّم معنا في الكلام على المعرب والمبني من الكلمات بيان هذا؛ ولكن سنزيده وضوحًا لأهميَّته، فقال:

(**فالْمَاضِي**-فهذا هو القسم الأول- **مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا**).

الفعل الماضي تقدَّم معنا أنَّ حكمه البناء دائمًا، فإنَّ الفعل الماضي مبني على الدَّوام لا يدخله الإعراب بحال من الأحوال، ولهذا لا يكون له محل من الإعراب؛ فإذا أعربناه نقول: فعل ماض مبني لا محلَّ له من الإعراب، مبني على الفتح على ما سيأتي إن شاء الله -تعالى- أو على القول الآخر بأنه يختلف بناؤه على حسب اختلاف اتصاله بشيء، أو عدم اتصاله بشيء، كما سننبِّه عليه إن شاء الله -تعالى-.

إذًا ابن آجرُّوم -رحمه الله- يقول أنّه: (**مَفْتُوحُ الأَخِرِ أَبَدًا**)، بمعنى أنّ **بناءه يكون على الفتح**، وهذا قول لبعض النحويّين، وعلى هذا فإنّه إذا اتّصل به ضمير الرفع، كما اتّصلت به الضمائر يعني، فإنّه يكون عندهم مبنيٌّ على فتحٍ مقدّر.

✓ ولكن كثيرين من النّحويّين يرى أنّ الفعل الماضي:

- **إذا لم يتصل به شيء** فإنّه يُبني على الفتح.
- أو اتصل به **تاء التأنيث الساكنة** فإنّه، أيضًا، يُبنى على الفتح. تقول "نَظَرَ" هذا مبنيٌّ على الفتح، وتقول "نَظَرَتْ" هذا أيضا مبني على الفتح، اتّصلت به تاء التأنيث.
- وأيضًا إذا اتّصل به ألف الاثنين، تثنية، **ضمير** يعني، تقول مثلًا: "نَظَرَا".

فإنّه بهذه الحالات الثلاث يُبنى على الفتح.

✓ ويبنى على **السكون**، قالوا:

- إذا اتّصل به ضمير رفعٍ متحرك كالتاء عمومًا، أقول مثلًا، "نَظَرْتُ" و"نَظَرْتِ" و"نَظَرْتَ"؛ فإنّ هذه يُبنى معها الفعل الماضي على السكون.

- كذلك إذا اتصلت به نون الإناث، "نَظَرْنَ".
- أو اتصلت به "نا" الفاعلين "نَظَرْنَا".

واتصاله بالضمير مثلًا، في قوله -تعالى- : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[2] فإنّ بناءه هنا على السكون.

وفي نون الإناث مثلًا، في قوله -تعالى-: ﴿ هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾[3].

وفي "نا" الفاعلين في قوله —تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾[4].

فهذه الحالة الثانية التي يُبني فيها الفعل على السكون.

✓ الحالة الثالثة: قالوا يُبني على **الضم**:

- وذلك اذا اتصلت به واو الجماعة، تقول "نَظَرُوا".

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام على الفعل الماضي.

ثم قال: (وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا).

فعل الأمر، عبّر عنه ابن آجرُّوم، بأنّه **مجزوم**، ممّا يدلّ على أنّه يرى رأي **الكوفيين** في أنّ **فعل الأمر معرب وليس مبنيًا**. والذي عليه جمهور النحويين من **البصريين** وغيرهم، أنّ **فعل الأمر مبني وليس معربًا**:

- الكوفيون -وهذا رأي ابن آجرُّوم- يجعلونه مجزومًا بـ "لام" مقدّرة ، يقولون "اِضْرِبْ" قُدِّر عليها "لِتَضْرِبْ"، وهكذا.. "أُكْتُبْ" "لِتَكْتُبْ" وعلى هذا الطريق.
- ولكن الذي عليه -كما قلت قبل قليل- جمهور النحويين، وهم البصريون، على أنّ فعل الأمر مبني؛ لأنّ "مجزوم" هذا اصطلاح إعرابي: "مجزوم"، "مرفوع"، "منصوب"، "مجرور". هذه

---

[2] (سورة الفاتحة: 7)
[3] (سورة الأحزاب: 50)
[4] (سورة الحجر: 9)

اصطلاحات إعرابية؛ لكن "مبني على السكون"، أو "مبني على الضم"، أو "مضموم"، "مبني على الفتح" ، "مبني على الكسر": هذه مصطلحات بناء.

ابن آجرُّوم يرى أنّه معرب وإعرابه مقدر؛ والجمهور النحوي حين قالوا بأنّه مبني قالوا بأنّه يُبني على ما يجزم به مضارعه، فننظر إلى المضارع من فعل الأمر بما يُجزم:

- إن كان **صحيح الآخر** عرفناه بأنّه يجزم **بالسكون** "لَمْ يَضْرِبْ".
- وإن كان **معتلّ الآخر** فإنّه يجزم **بحذف حرف العلّة**: تقول في الأوّل "اِضْرِبْ" وإذا كان معتلّ الآخر تقول مثلًا: "لَمْ يَرْضَ"، "لَمْ يَقْضِ"، "لَمْ يَدْعُ"؛ فتقول: "اِرْضَ"، "اِقْضِ"، "اُدْعُ" وهكذا.
- وإذا كان من **الأفعال الخمسة** فإنه يُجزم **بحذف النون**، فتقول: "لم يتعلّمُوا"، أو "لم يعصُوا"؛ فإذا أتيت في الأمر تقول مثلًا: "تعلّموا"، "أطيعوا".. وهكذا على هذا الطريق.

بهذا نكون قد عرفنا ما يتعلّق "بفعل الأمر" و"الفعل الماضي" قبله.

قال: (وَالْمُضَارِعُ).

والمضارع: من المضارعة وهي المشابهة؛ لأن الفعل المضارع شابه الأسماء، ولا نريد أن نتخبط في هذا، والكلام على الأفعال طويل؛ لأنه شابه الأسماء، ومن أهمّ مشابهته لها أنّه يُعرب، وتقدّم معنا أنّ الأصل في الفعل المضارع أنّه معرب؛ إلا أنه يُبنى في حالتين:

- ✓ يُبنى في حالة اتّصاله بنون الإناث على السكون: "يُرضعْن"، "يتربّصْن"
- ✓ ويبنى في حال اتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة على الفتح "ليسجننَّ" و"" و"ليكونًا" "لنسفعنّ" "لنسفعًا" وعلى هذا فقس.

ابن آجرُّوم –رحمه الله– لم يذكر ما يتعلّق ببناء الفعل المضارع؛ لكنّه قدّم أيضًا بزيادة على ما تقدّم من علامات الفعل، فقال: (**وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُك:"أَنَيْت"**)،

الزوائد الأربعة المجموعة في قولك "أنيت، أو نأيت، أو نأتي، أو تأتِيّ" ...إلخ، المهم أن تحفظ هذه، فتقول مثلًا:

- في الهمزة: "أرجو"
- في النون: "نرجو"
- في الياء: "يرجو"
- في التاء: "ترجو"

هذه زوائد هي من علامات الفعل المضارع، وقد لملمنا أوراق هذه وما ذكره ابن آجرّوم –رحمه الله– عندما تكلّمنا على علامات الفعل، وهذه الزوائد على حسب دلالتها وسياقها في الإفراد، والجمع، والتذكير والتأنيث، كما هو معلوم من سليقة العرب، هذه أيضًا علامات زائدة على ما ذكره في أول الكتاب.

سوف (...)[5] فقلنا دخول النواصب، دخول الجوازم هذه الزوائد الأربعة.

بعد ذلك ذكر لنا حكم الفعل المضارع، وتقدّم أنّ الأصل فيه الرفع؛ إلا أنّه يبنى في حالتين. قال: (وهو مَرْفُوعٌ) بمعنى أنّه معرب، وهذا محلّ اتّفاق من النحويين أنّ **الفعل المضارع معرب** حتى في حال البناء فإنّ له محل من الإعراب، هنا يقول: (مَرْفُوعٌ أبدًا) بمعنى أنّ الأصل فيه الرفع، وتقدّم معنا في باب الإعراب عند الكلام على العامل أنّ العوامل تنقسم إلى قسمين: لفظية، ومعنوية، وأنّ العامل في رفع الفعل المضارع معنوي؛ وليس لفظيًا ولذلك يعبرون عنه بالسمع، فيقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، كما يقول ابن آجروم: (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ)،

إذًا فلا رابع لهذه الحالات:

[5] انقطاع في الصوت (الدقيقة 15:07)

- إما أن يكون **مرفوعًا** إذا تجرد من الناصب والجازم "يتألّم"،"يأكل"،"يشرب"، "يجلس"، "يرضى"، "يقضي"، "يدعو"... وهكذا؛ هذا المرفوع.

رفعه علامته الضمّة، وهذه الضمّة قد تكون مقدّرة، وقد تكون ظاهرة إذا كان صحيح الآخر، أو معتلّ الآخر؛ وإذا كان من الأفعال الخمسة –الأمثلة الخمسة– فإنّ رفعه يكون علامته ثبوت النون مثل قول "يقضون" أو "يقضيان"، "يرضيان" ...إلخ

قال هنا: (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) فإذًا هاتان حالتان:

- الثانية: أن يكون الفعل المضارع **منصوبًا**، ولا يمكن أن يكون منصوبًا إلا إذا دخل عليه ناصب، ويدخل في هذا علامات النصب أيضًا، ولا يمكن أن يكون أيضًا مجزومًا إلّا إذا دخل عليه جازم.

ثمّ ذكر –رحمنا الله وإيّاه– النواصب، هذا الباب مهمّ جدّا؛ لأنّنا عرفنا حكم المرفوع متى يكون؛ جاء بعد ذلك بالكلام على النواصب، والمصنّف –رحمه الله– ساقها سوقًا واحدًا فقال : (النَّوَاصِبُ عَشْرَة وَهِيَ: أَن وَلَن وَإِذًا وكي) ...إلخ، ممّا ذكره –رحمه الله– وهذا قول طائفة من النحويّين بأنّ هذه العشرة هي الناصبة بنفسها؛ والصحيح الّذي عليه المحقّقون أنّ هذه النواصب العشرة تنقسم إلى قسمين :

- الأربعة الأولى وهي (أن، لن، إذًا، كي)، تنصب بنفسها ولا تنصب بـ"أن" مضمرة،
- والبقية التي هي: (لام كي، لام الجحود) ... إلخ، هذه تنصب بـ "أن" مضمرة إما وجوبًا وإما جوازًا.

نحن في هذا المجلس سنقتصر على الأربعة الأولى التي تنصب بنفسها.

✓ فقال المصنّف –رحمه الله–: (وَهِيَ: "أَن") و"**أن**" هذه لها شروط؛ لكن أهمّ شروطها أن تكون مصدريّة بمعنى أنّها تنْسَبِك مع الفعل وتؤوّل بمصدر كي تكون ناصبة، كقوله –تعالى–:
﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ﴾[6]:

[6] (سورة الشعراء: 82)

"أن": حرف نصب ومصدر.

و"يغفر": فعل مضارع منصوب بـ "أن".

و: "أن" المصدرية معناها: أنّها مُنْسَبِكة ومنحلّة على المصدر فتقول – والعلم عند الله –: "أطمع غفرانه".

وكذلك في قوله –تعالى–: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[7] ، "أَن يُشْرَكَ" أي "إشراكا به".

وهذه "أن" هي أم الباب؛ ولهذا تقع ناصبة بنفسها، يعني ناصبة ظاهرة، وتقع مضمرة بعد أو قبل الحروف الستّة الآتية.

✓ "**لنْ**": حرف نفي ونصب.

قد سبق أن الحروف كلها مبنية؛ فلا نعيد.

فتقول: "لن"، كقوله –تعالى–: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[8].

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾[9]، ﴿لَنْ أَبْرَحَ﴾:

"لن": هذا حرف نصب ونفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

"أبرح": فعل مضارع منصوب بـ"لن"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والفاعل، ضمير مستتر تقديره "أنا".

"لَنْ": حرف نصب ونفي، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

---

[7] (سورة النساء: 48)

[8] (سورة طه: 91)

[9] (سورة يوسف: 80)

"أبرحَ": فعل مضارع منصوب بـ"لن"، علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنا".

✓ والثالث: "**إذًا**". فهذه "إذًا" لها شروط حتى تكون ناصبة:

- أول شروطها: أن تكون متصدرة للجواب، تتصدر الجواب.
- والثاني: أن تدخل على الاستقبال، فلا تدخل على الماضي.
- والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل؛ إلا إذا كان القسم أو النفي. مثلًا تقول: "غدًا (...)[10] فيُجيبك: "إذًا..."، تصدرت، كانت لها الصدارة.

- (...)[11] "إذًا أكرمك"، "أُكرمَ": (...)[12] فعل دالٌ على الاسقبال؛ ولأنه لم يفصل بينها وبين معمولها- وبين الفعل يعني- شيء.

فإذا فصل بينها قسم، تقول: "إذًا والله أكرمك"، أو كان (...)[13] مثلًا: تقول: "إذًا لا أُهينك".

فهذه "إذًا" التي تنصب بهذه الشروط.

✓ الرابع -وأختم مجلس هذه الليلة-: "**كي**". و"كي" -أيضًا- يُشترط أن تكون مصدرية.

تقول مثلًا: تسأل (...)[14] "ما الذي جاء بك؟ ما الذي أجلسك"، فيقول: "جئت كي أتعلم".

ف "كي"، هذا حرف نصب مصدري، وكأنك تقول -ينسبك مع ما بعده مصدر-: جئت للتعلم.

---

[10] انقطاع في الصوت (الدقيقة 22:15)
[11] انقطاع في الصوت (الدقيقة22:20)
[12] انقطاع في الصوت (الدقيقة22:30)
[13] انقطاع في الصوت (الدقيقة 22:42)
[14] انقطاع في الصوت (الدقيقة 23:12)

فهي لابد أن تكون مصدرية.

فهذه الأربعة ناصبة للفعل المضارع بنفسها، وهذا محل اتفاق؛ لكن الخلاف فيما يتعلق بالستة.

بهذا القدر – إن شاء الله تعالى– سنكتفي في هذا المجلس، ونكمل في الدرس القادم إن شاء الله –تعالى–.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليم ورحمة الله وبركاته